دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية تصدر ثلاثة أحكام هامة

اصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية في 8 مارس 2018م ثلاثة أحكام هامة.

1. قضية المدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو وإيمي كيلولو موسامبا وجان جاك مانغندا كابونغو وفيديل بابالا واندو ونارسسي أريدو

في القضية الأولى المتعلقة *بالمدعي العام ضد جان بيير بيمبا غومبو وإيمي كيلولو موسامبا وجان جاك مانغندا كابونغو وفيديل بابالا واندو ونارسسي أريدو*، رفضت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية طلب الاستئناف الذي قدمه المتهمون الخمسة ضد إدانتهم. وأثناء تأكيد الإدانة على معظم التهم، برأت دائرة الاستئناف السيد بيمبا والسيد كيلولو والسيد مانغندا بموجب المادة 70 (1) (b) من نظام روما الأساسي الذي ينص على أن الحكم لا ينطبق إلا على تقديم الأدلة المستندية وليس لاستدعاء الشهود. ومع الحكم، تم تأكيد إداناة بعض المتهمين الخمسة وبراءة البعض الآخر.

وفيما يتعلق بالمتهمين بيمبا وبابالا وأريدو الذين فرضت عليهم الدائرة الابتدائية السابعة عقوبات، توصلت دائرة الاستئناف إلى أن الدائرة الابتدائية ارتكبت العديد من الأخطاء أثناء تقييم خطورة الجرائم. وإضافة إلى ذلك، يُرى أن الدائرة الابتدائية لا تملك سلطة فرض عقوبات مع وقف التنفيذ كما هو الحال في قضيتي السيد مانغندا والسيد كيلولو. وأعادت المحكمة قضية جميع المتهمين الثلاثة إلى الدائرة الابتدائية لإصدار قرارٍ جديدٍ.

ويأتي قرار محكمة الاستئناف في أعقاب قرار 19 أكتوبر 2016م، حيث وجدت الدائرة الابتدائية السابعة أن المتهمين الخمسة أثروا على الشهود عمداً وذلك بطريقةٍ غير مشروعةٍ

وكما أكدت الدائرة أنهم طلبوا شهادات كاذبة لشهود الدفاع في قضية أخرى. ومن المتوقع أن يقوم الحكم بتعزيز الجرائم ضد إدارة فقه العدل للمحكمة.

2. قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا (أمر التعويضات)

وفي قضية أمر التعويضات *للمدعي العام ضد جيرمان كاتانغا*، رفضت دائرة الاستئناف استئناف السيد كاتانغا ومكتب المستشار العام للضحايا. ورأت الدائرة أن مبلغ التعويضات يتحمله الشخص المدان، فمبدئياً لا يهم ما إذا كان الأفراد الآخرون قد ساهموا أيضا في الضرر. ولتحديد التعويضات، رأت دائرة الاستئناف أن النهج المناسب يكون في ***تكلفة الإصلاح*** مقابل ***القيمة النقدية للضرر***. وبالرغم من القضية، كما رأت دائرة الاستئناف أن قرار الدائرة الابتدائية لم يكن خطأ قانونيا ولم يكن كذلك إساءة استخدام السلطة التقديرية.

وفيما يتعلق بمسألة الضرر التي عانى منه مقدمو الطلب لفترة طويلة (الذين ادعوا أنهم عانوا بسبب تجربة آبائهم)، أعادت دائرة الاستئناف القضية إلى الدائرة الابتدائية لتحديد الصلة بين الجرائم التي ارتكبها السيد كاتانغا وبين الضرر النفسي المحتمل الذي يعاني منه الجيل القادم.

ويأتي قرار محكمة الاستئناف في أعقاب أمر التعويضات الصادر عن الدائرة الابتدائية الثانية بمبلغ 1,000,000 دولار أمريكي ضد السيد كاتانغا في 24 مارس 2017م بموجب المادة رقم 75 من النظام الأساسي. وتم منح تعويضات رمزية فردية بقيمة 250 دولار أمريكي إلى الضحايا وعددهم 297 ضحية. وحصل جميع الضحايا على سكن وفرصة تعليم وعمل وكما حصلوا على فرصة لإعادة تأهيلهم النفسي. في أعقاب عوز السيد كاتانغا، طُلب من مجلس إدارة الصندوق الاستئماني أن يكمل دفع التعويضات الفردية والجماعية.

3. قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي (أمر التعويضات)

في قضية أمر التعويضات *للمدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي*، توصلت دائرة الاستئناف إلى أن الدائرة الابتدائية لها الحرية في اتخاذ قرار على أساس كل حالةٍ على حدة، على سبيل المثال، قضية المساعدة من الصندوق الاستئماني للضحايا والتي يجب اتخاذها للفحص الإداري على الأفراد المستفيدين الذين يستوفون معايير الأهلية التي حددتها الدائرة الابتدائية.

وفي قضيتين، قامت الدائرة الابتدائية بتعديل أمر التعويضات. ***أولاً***، ينبغي أن يُسمح للمتقدمون الحصول على التعويضات الفردية بتحدي قرار الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن أهليتهم للحصول على التعويضات الفردية أمام الدائرة الابتدائية التي سيكون قرارها بشأن هذه النقطة نهائياً. ***ثانياً***، لمقدمي الطلب الذين عارضوا كشف هوياتهم للسيد المهدي وحصلوا على تعويضات، ينبغي كشفها للصندوق الاستئماني للضحايا وذلك للمطالبات.

وعلماً بأن القضية تتعلق بحكم الدائرة الابتدائية الصادر في 27 سبتمبر 2016م، حيث أدين السيد المهدي بجريمة الحرب بتوجيه الهجمات المتعمدة على المباني الدينية والتاريخية بمدينة تمبكتو في مالي عام 2012م. وتابع أمر التعويضات في 17 أغسطس 2017م، مما جعل السيد مهدي مسؤولًا عن مبلغ 2.7 مليون يورو كتعويضات فردية وجماعية لسكان مدينة تمبكتو. وشُجع الصندوق الاستئماني للضحايا على استكمال مبالغ التعويضات في حالة عوز السيد المهدي.